

تمكين ودمج أصحاب الهمم جزء لا يتجزأ من رؤية القيادة ونهج الحكومة



مواءمة قوانين وتشريعات أصحاب الهمم مع بنود الاتفاقية الدولية -

الإمارات تعزز حقوق أصحاب الهمم بالقوانين الاتحادية والمحلية -

بيانات ديموغرافية وتعليمية دقيقة لـ 30 ألفاً من أصحاب الهمم -

أكدت حصة بنت عيسى بوحميد وزيرة تنمية المجتمع، أن سياسات تمكين أصحاب الهمم ودمجهم الفعال في المجتمع، تشكّل جزءاً لا يتجزأ من رؤية القيادة الرشيدة ونهج الحكومة في دولة الإمارات، انطلاقاً من مبدأ مواءمة «السياسات والقوانين والتشريعات الخاصة بهذه الفئة، مع بنود «الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة».

جاء ذلك في البيان الذي أدلت به في «الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف الأعضاء في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، الذي انعقد خلال الفترة من 14 إلى 16 يونيو الجاري في نيويورك، وتضمن أيضاً مشاركة الإمارات في الحدث الجانبي ضمن المؤتمر، تحت عنوان «الإعاقة في الأوبئة والأزمات.. تطويع التكنولوجيا والتمكين

وقالت إن دولة الإمارات تعزز حقوق أصحاب الهمم بالعديد من القوانين الاتحادية والمحلية، التي تترجم الأولوية في حصولهم على الترتيبات التيسيرية المعقولة، وتضمن التصميم الشامل في مختلف المجالات، منها (سياسة الاستجابة لتمكين أصحاب الهمم في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث)، و(السياسة الوطنية لذوي اضطراب التوحد) برؤية (متّحدون من أجل التوحد)، و(سياسة النفاذ الرقمي لأصحاب الهمم)، وغيرها من السياسات والقوانين والتشريعات التي تتواءم مع مختلف القوانين والتشريعات الدولية والأممية الداعمة لحقوق أصحاب الهمم والمُعزّزة لتمكينهم في المجتمع.

وأشارت إلى أهمية دور الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، كهيئة مستقلة في دولة الإمارات، وفقاً لمبادئ باريس المعتمدة دولياً، الأمر الذي يعزز الارتقاء بحقوق أصحاب الهمم وتوفير أفضل جودة حياة ممكنة لهم، مضيفة أن حكومة دولة الإمارات تؤمن بالتعاون الدولي، كقيمة راسخة للدفع بعملية التنمية الاجتماعية

وأكدت حصة بوحميد أن دولة الإمارات استثمرت إكسبو 2020 دبي الحدث العالمي الأبرز الذي يقام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي احتضنته الدولة، في تنظيم العديد من الفعاليات الداعمة لحقوق أصحاب الهمم، في مجتمع يضم نحو 200 جنسية تعيش في وئام وانسجام

وفي السياق ذاته، كشفت خلال مشاركتها في الحدث الجانبي ضمن المؤتمر، تحت عنوان «الإعاقة في الأوبئة والأزمات.. تطويع التكنولوجيا والتمكين الاقتصادي» عن بناء وزارة تنمية المجتمع في دولة الإمارات قاعدة معلوماتية تضم بيانات ديموغرافية واجتماعية وتعليمية دقيقة لما يزيد على 30 ألف شخص من أصحاب الهمم في الدولة، وإصدار بطاقات تعريفية لهم، تؤهلهم للاستفادة من العديد من المنافع والخدمات والتسهيلات، وهو ما ساعد كذلك في التعرف الى خصائصهم وتوزيعهم الجغرافي واحتياجاتهم، خلال فترة الجائحة

وأشارت إلى استضافة دولة الإمارات حدثاً هاماً بالتعاون مع جامعة الدولة العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، بعنوان «تصنيف الإعاقة في الدول العربية.. نحو رؤية مشتركة»، عرضت فيه تجربتها المتميزة في صياغة التصنيف الوطني الموحد، وتأثير ذلك في منظومة الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم، قبل وأثناء الجائحة، مشيرة إلى حرص وتقدير دولة الإمارات لجهود التعاون والتكامل والشراكة مع جامعة الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية (UNFPA) و«الإسكوا»، وصندوق الأمم المتحدة للسكان العرب، لدعم وتمكين كافة الفئات المجتمعية، وخصوصاً أصحاب الهمم

وقالت: إن من أهم التحديات التي تواجه مقدمي الخدمات للفئات المجتمعية، هي ضمان شمولية الوصول، في ظل الأزمات والأوبئة والكوارث، وخاصة في مجال خدمات الأشخاص أصحاب الهمم، وهذا ما تداركته حكومة دولة الإمارات، بإيمانها بالدور الهام لتكنولوجيا الاتصال والتواصل في دفع عجلة التنمية، وتمكين أصحاب الهمم اجتماعياً واقتصادياً، ودعم وصولهم للمعلومات بطرق ميسرة، من خلال منصة (خطة) الإلكترونية، وتطبيق (أسرتي معي)، وتطبيق الكشف المبكر (نمو)، إضافة أيضاً الى العديد من البرامج الرقمية والذكية المتاحة، والتي تم استثمارها أيضاً في مواصلة تأهيلهم وتمكينهم، وتوفير التدريب المهني لهم، ودعم تشغيلهم وتعزيز إنتاجيتهم، من خلال مبادرة (مشاغل – عن بعد)، والتسويق الإلكتروني لمنتجاتهم، وذلك انطلاقاً من قناعة أهمية تطويع التكنولوجيا من أجل تمكين أصحاب الهمم من المشاركة، والتواصل والتفاعل مع الجميع، وفي مختلف الظروف

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.